التقارير

السياسة العامة الصناعية المصرية من منظور مراجعة التجارب الآسيوية

أ.د. أحمد دسوقي محمد إسماعيل
أستاذ الإدارة العامة والمحلية- كلية العلوم الإدارية
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

الملخص

تتمثل غاية السياسة العامة الصناعية الشاملة والمستدامة في تنمية المساهمة الوطنية في الإنتاج الصناعي العالمي بشكل ملموس، على نحو تتبوأ به الدولة أحد المراكز التسعة الأولى عالميا بين الدول الصناعية الكبرى. ويتطلب ذلك وجود سياسة عامة تنافسية احترافية مكتوبة ومعتمدة مع وثيقة خطة استراتيجية احترافية، يتبعها تطبيق احترافي لكل مكوناتها يُراعي التحسين المستمر لعمليات التنفيذ والمتابعة والرقابة ولمضمون مكونات الخطط الاستراتيجية المتتابعة اللاحقة، وفي هذ السياق، تستهدف الدراسة تحليل واقع حال السياسة العامة الصناعية في مصر، وما يرتبط بها من ارتباطات قطاعية بينية، ودور الأطراف المعنية، والإشكاليات القائمة، مع تحديد البدائل المتاحة للتعامل مع واقع الحال الصناعي المصري. وتعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، وأدواته الأولية لجمع البيانات، متمثلة في المقابلات الشخصية المقننة، والملاحظة، إلى جانب الاستفادة من المصادر والأدوات الثانوية لجمع البيانات. واستخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون لاستيفاء التحليل بشأن واقع حال الصناعة المصرية.، وتنطلق الدراسة من فرضية بحثية، تتمثل في أنّه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة وقوية بين مدى الالتزام بالآليات الاحترافية العلمية لصنع السياسة العامة الصناعية وإعداد الخطط الاستراتيجية الخمسية أو العشرية المكملة لها، وبين مستوى تطور وتنافسية واحترافية إدارة الصناعة المصرية".

وانتهت الدراسة إلى جملة متنوعة من التوصيات، بعد تحليل البدائل المتاحة، ومنها: وضع أولوية أولى وقصوى لقطاع الصناعة كمحرك وقاطرة للتنمية المجتمعية، ووضع سياسة عامة صناعية مستدامة، مكتوبة، ومحترفة، وشاملة لكل قطاعات الصناعات التحويلية، وبالأخص منها الصناعات الهندسية المدنية والعسكرية، ومتكاملة الأبعاد، ومعلنة، وإعادة هيكلة قطاع التعليم، والتعليم الفني بصفة خاصة، المتوسط وفوق المتوسط والجامعي، تجهيز مناطق عمرانية جديدة صناعية مرفقة بشكل عالمي مستدام المواصفات.

Absract :

The goal of a comprehensive and sustainable industrial public policy is to significantly develop the national contribution to global industrial production, in a way that the country occupies one of the top nine positions in the world among the major industrialized countries. This requires the existence of a written and approved professional competitive public policy with a professional strategic plan document, followed by a professional application of all its components that takes into account the continuous improvement of implementation, follow-up and control processes and the content of the components of subsequent successive strategic plans. In this context, the study aims to analyze the reality of the state of industrial public policy in Egypt, and what is related to it .It includes inter-sectoral connections, the role of concerned parties, and existing problems, while identifying available alternatives to deal with the reality of the Egyptian industrial situation. The study relies on the case study approach, and its primary tools for collecting data, represented by standardized personal interviews and observation, in addition to benefiting from secondary sources and tools for collecting data. The researcher used the content analysis method to complete the analysis regarding the reality of the state of Egyptian industry. The study is based on a research hypothesis, which is that "there is a positive and strong direct statistical relationship between the extent of commitment to scientific professional mechanisms for making general industrial policy and preparing complementary five-year or ten-year strategic plans." And the level of development, competitiveness and professionalism of the Egyptian industry management.".

The study concluded with a variety of recommendations, after analyzing the available alternatives, including: setting a first and maximum priority for the industrial sector as an engine and locomotive for community development, and developing a sustainable, written, professional, and comprehensive industrial public policy for all manufacturing sectors, especially the civil and military engineering industries, with integrated dimensions, announced, restructuring the education sector, and technical education in particular, intermediate, above-average, and university, preparing new industrial urban areas attached to global sustainable specifications.

مقدمة :

تتمثل غاية السياسة العامة الصناعية الشاملة والمستدامة في تنمية المساهمة الوطنية في الإنتاج الصناعي العالمي بشكل ملموس، على نحو تتبوأ به الدولة أحد المراكز التسعة الأولى عالميا بين الدول الصناعية الكبرى. ويتطلب ذلك وجود سياسة عامة تنافسية احترافية مكتوبة ومعتمدة مع وثيقة خطة استراتجية احترافية، يتبعها تطبيق احترافي لكل مكوناتها يُراعي التحسين المستمر لعمليات التنفيذ والمتابعة والرقابة ولمضمون مكونات الخطط الاستراتيجية المتتابعة اللاحقة، ضمن منظومة عامة احترافية لإدارة القطاعات المجتمعية والإنمائية تطبق آليات دولة القانون بتجرد تام وقواعد السوق الحر بانضباط يُراعي توازن مصالح كل فئات المجتمع في دولة نظامها السياسي ديمقراطي يحترم التعددية والتنوع بكل أشكاله ويتم تداول السلطة فيها سلميا وفق نظم انتخابية وطنية ومحلية حرة ونزيهة مشهود لها[1]. إنّ غاية السياسة العامة الصناعية تتمثل في إنشاء المصانع الهندسية التي توفر معظم أو كل التجهيزات الأساسية لإنشاء المصانع الأخرى بكافة تنويعاتها، مدنية كانت أو عسكرية، لخدمة السوقين المحلي والدولي معا، وعلى نحو تتولد معه المخرجات من السلع الصناعية المنتجة بشكل كامل أو شبه كامل المطابقة للمواصفات العالمية والنتائج والآثار المجتمعية الإيجابية المصاحبة لكل سياسة عامة صناعية احترافية تصميما وتنفيذا، وليس مجرد نقل خطوط إنتاج المصانع من دول أوروبا وغيرها وإعادة تركيبها في مصر أو الاكتفاء بتشغيل المصانع تسليم المفتاح المجهزة والمجمعة كلية بأيدي أجنبية، في ظل غياب منظومة جامعة تحكم سياسة الصناعة في مصر.

أولا: تحليل الموقف

لقد استهدفت السياسة العامة الصناعية المصرية تحقيق معدل نمو صناعي يبلغ 5.4% على غرار ما كان عام 2015/2014 عقب إلى 1.4% و3.1 عامي 2017/2015، وتأمل الوصول لمعدل 10% عام 2030 في إطار استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة[2].

ويبلغ نصيب الاستثمارات العامة المصرية (حكومية، وهيئات اقتصادية، وقطاع أعمال عام) نحو 278.6 مليار جنيه، منها 44.3% فقط من الخزانة العامة و53.8% تمويل ذاتي، وذلك مناصفةً تقريبا مع الاستثمارات الخاصة التي تبلغ نحو 291.4 مليار جنيه. ولم يوجه من الاستثمارات العامة المصرية سوى 300 مليون جنيه لصندوق تطوير التعليم، و613.8 مليون جنيه لكل برامج وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وليس الصناعة

فقط، مقارنةً بنحو 3.847 مليار جنيه لبرامج التنمية الثقافية والاجتماعية، 737.7 لبرامج الأزهر الشريف، و12.375 للبحث العلمي الذي لا يرتبط غالبا بشكل مباشر بقطاع الصناعة[3]. يُوضح ما سبق انخفاض وتردي حجم الاستثمارات العامة وانخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمقدرات وإمكانات دولة مثل مصر، وعدم وجود أولوية متقدمة لقطاع الصناعة، وتردي حجم الاستثمارات الخاصة بشكل كبير جدا جدا. وعليه، استهدفت الدولة أنْ تساهم الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11.95 فقط 2017/2016، مقارنة بنحو 12.5 عام 2015/2014[4] ، وتناقصت لتُقدر بـ 7.7% فقط عام عام 2022/2023 بفعل: 1) الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19، وحرب روسيا-أوكرانيا بداية من 24 فبراير 2022[5] كامتداد طبيعي لاحداث نزتع عسكري منذ مارس 2014، وكذا حرب 7 أكتوبر 2023 في فلسطين المستمرة لعامها الثاني، 2) استمرارية إشكاليات صنع وتنفيذ السياسات العامة الداخلية، ومن أهمها: عدم استقرار سعر العملة الصعبة، وعدم توفير قاعدة جيدة وكافية من العمالة المؤهلة[6].

وفي هذا السياق، تمثلت الرؤية الاستراتيجية للدولة في قطاع الصناعة، في "أنْ تصبح مصر دولة رائدة صناعيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومركزا إقليميا للتصدير، ومنطقة جذب للاستثمارات الأجنبية، وذلك في إطار الاقتصاد المبني على المعرفة، بما يساهم في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وتحقيق معدلات نمو مطردة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في إطار خطة للدولة لتحقيق التنمية الاقصادية والاجتماعية"[7]، و"تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية حتى العام 2020 من خلال استحداث آليات وخطط عمل للنهوض بقطاعات التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة، والمتوسطة، وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المستقبلية ورفع معدل النمو الصناعي إلى 8% ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 21% بدلا من 17.7% وإسهامات القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة، والمتوسطة إلى10% وخفض العجز بنسبة 50% وتحسين الأداء المؤسسي وتوفير 3 ملايين فرصة عمل لائقة ومنتجة"[8].

ويُلاحظ على رؤية الدولة (الاستراتيجية) لقطاع الصناعة، جملة من النقاط السلبية، منها: أنّها لم تحدد فترة زمنية للإنجاز، وأنّها رؤية (استراتيجية) مرتبكة لتداخل ما هو صناعي مع ما هو تجاري رغم أنّها رؤية لقطاع الصناعة -والصناعة التحويلية

تحديدا- وليست لقطاع التجارة الخارجية، وأنّها متواضعة جدا لتركيزها على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقط، وأنّها غير منطقية مع المقدرات الوطنية ومشكلة البطالة المتراكمة بتركيزها على الاقتصاد المبني على المعرفة فقط، وأنها غير مستقرة وتتبدل من وزير لآخر ومن فينة لأخرى، وأنّها متناقضة مع الأرقام المعلنة عند استهدافها تحقيق معدلات نمو مطردة في الناتج المحلي الإجمالي رغم إعلان النمو المستهدف 5% فقط. وعلى كلٍ، تظل الرؤية مجرد رؤية، غير قابلة للإنجاز، ما لم تكن جزءا من وثيقة خطة استراتيجية مكتوبة محترفة متكاملة الأبعاد، وهو الأمر المفقود، عادةً، في مصر[9]، كما كل الدول النامية. إنّ الرؤية (الاستراتيجية)، هذا إنْ كانت هي أصلا رؤية استراتيجية من عدمه، ليست هي الخطة الاستراتيجية. والرؤية (الاستراتيجية) هي ليست كل الخطة الاستراتيجية. كما أنّ وثيقة الخطة الاستراتيجية للصناعة، ليست هي وثيقة السياسة العامة للدولة للصناعة. وتمثل وثيقة السياسة العامة للدولة للصناعة، الأساس الذي تبنى عليه وثائق الخطط الاستراتيجية المتتابعة للصناعة.

وبمراجعة تصريحات وزراء الصناعة المتتابعين، وهي كثيرة جدا، يُلاحظ عليها: عدم المؤسسية فكل وزير يبدأ وبشكل صريح ومعلن من نقطة الصفر بفكر جديد، وعدم وجود سياسة عامة وخطط استراتيجية شاملة ومستدامة لإدارة ملف الصناعة، والاعتماد على إنجاز الملفات الجزئية المفككة غير المتكاملة ولا المترابطة وعبر عقود من الزمن من الوزارات والوزراء المتتابعين، من قبيل: إنجاز مدينة الروبيكي للجلود دون جدوى، والبدء في إنشاء مدينة للنسيج، وإصدار لائحة جديدة للسجل الصناعي وإلغاء السجل الصناعي المؤقت لحل مشكلة تلاعب رجال الأعمال به وإصدار قانون جديد للتراخيص الصناعية، وإنشاء جهاز جديد لتنمية الصادرات، وحل مشكلة المصانع المتعثرة، وإنجاز مدينة دمياط للأثاث، وحل المشكلات التي تواجه المستثمرين، وتنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وزيادة المكون المحلي في المنتجات الصناعية، واستراتيجية تحفيز صناعة السيارات، واستكمال مشروع انشاء المجمعات الصناعية المجهزة بالتراخيص، ...الخ.

وخلطت الدولة بين قطاعي الصناعة والتجارة الدولية بلا داع، سوى أنْ يُعطل أحدهما حركة الآخر؛ حيث يختلف الوزن النسبي للتركيز على أي منهما بين وزير ووزارة وأخرى. فتحت ضغط تهاوي قيمة الجنيه المصري أم الدولار، بات هَمْ وزارة الصناعة يتركز حول تنمية الصادرات وتقليل الواردات أو "ضبط الاستيراد"، بدلا من التركيز على الاستثمارات

الصناعية. ففي أول تصريح للوزير عمرو عادل بيومي نصار في حكومة د. م. مصطفي مدبولي أكد أنّه يمتلك رؤية جديدة لعمليات التصدير وكيفية زيادة الصادرات.

فالتصدير -من وجهة نظر وزارة التجارة والصناعة تحت قيادة المهندس عمرو نصار- "يمثل محوراً أساسياً ضمن أولويات الوزارة المستقبلية، وأنّ المرحلة المقبلة ستشهد وضع خطة عمل متكاملة بأهداف وتوقيتات محددة ترتكز على استكمال تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية والتجارة الخارجية لمصر 2020، التي تنتهي العام بعد القادم"، دون وضع والعمل على تنفيذ سياسة عامة وخطة استراتيجية عشرية احترافية للنهضة الصناعية. وسيتم التركيز، في هذا السياق قصير المدى، على عقد العديد من الاجتماعات خلال الأيام المقبلة مع مختلف ممثلي التجمعات الصناعية ورجال الأعمال والمجالس التصديرية واتحاد الصناعات والغرف التجارية للتعرف عن قُرب على أهم المشكلات التى تواجههم واقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها والتغلب على التحديات التى تعيق حركة الإنتاج وانسياب الصادرات، لتستمر الوزارة في ذات نهج بقاء الوضع على ما هو عليه، وليكون رجال الأعمال ومصالحهم الخاصة الضيقة هي المحرك لنشاط الوزارة، ولتظل الرؤية المستقبلية جزئية ومفككة، في تطبيق لمنطق سياسة رد الفعل Reactive Public Policy وعجز عن تطبيق منطق ومنهجية السياسة العامة الاستباقية والمبادرة Proactive Public Policy. وتغيرت الوزارة اكثر من مرة، ولم يتغير شيئ بشكل ملموس.

وتُثار حول استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة 2016-2022 [10] جملة من المسائل، رغم إيجابية الفكرة بصفة عامة، أنْ تمتلك الوزارة وثيقة مكتوبة ومعلنة، تُمثل مرشدا لقطاعاتها وقياداتها، ومدخلا لتقييم أدائها - من قبل المواطنين، والجهات الرقابية، ورئيس الحكومة، ورئيس الدولة- وفقا لمحاورها ومعاييرها ومؤشراتها. ومن هذه المسائل: أنّ الخطة تغطي فترة زمنية انتهى فعليا جزء منها وقت إصدارها، متمثلا في عام 2016 على الأقل، على خلاف ما هو مفترض، أنْ تستهدف فترة زمنية مستقبلية لاحقة فعليا على تاريخ اعتمادها وإصدارها، وقد تأكد ذلك من استشهاد الخطة ببيانات العام الأول منها، وربما لذلك خلا الإصدار من تاريخ نشر أو رقم إيداع، وحيث يبدو أنّها صدرت فعليا في النصف الثاني من عام 2017، مع الإشارة لاستفتاء البريكست لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي جرى يوم 23 يونيو/حزيران 2016؛ والخطط الاستراتيجية خمسية وعشرية ومضاعفاتها، ولا توجد خطط استراتيجية سبعية؛ والمؤسف أنْ تكون هذه

"الاستراتيجية" بشكلها القائم هي نتاج جهود مشتركة - كما تم التأكيد على ذلك في صدر الإصدار- ومشاورات بنّاءة بدأت وستستمر وستظل مع كافة الأطراف المعنية سواء الجهات الحكومية ذات الصلة، أو مجتمع الأعمال والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وشركاء التنمية، وأعضاء من البرلمان المصري، وكذلك في ضوء الاستراتيجيات والخطط السابق إعدادها من السادة الوزراء السابقين؛ وأنّها أقرب للتقرير منها للخطة الاستراتيجية لافتقادها للسمات العلمية للتقرير الاستراتيجي؛ وأنّها لا تستند لوثيقة سياسة عامة صناعية مكتوبة؛ وهي استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة وليست خطة استراتيجية للتنمية الصناعية في امتداد للخلط غير المبرر بين القطاعين، مع التركيز على الثاني "التجارة" بشكل نسبي أكبر، على نحو يتناسب مع أسبقية "التجارة" على "الصناعة" في اسم الوزارة، وهو ما يتأكد من هدف الاستراتيجية المتمثل في "المساهمة في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، في إطار برنامج الحكومة: زيادة معدل النمو الاقتصادي، وخفض عجز الموازنة، خفض معدل البطالة" أو " لزيادة الصادرات وترشيد الواردات والتنمية الصناعية بمطلقها"؛ وتوضح صياغة الرؤية والرسالة "و/أو المهمة" والأهداف الرئيسية على عدم نضج الرؤية البحثية أو السياسية والاستعجال في إنجاز الصياغات، على نحو جاءت معه الصياغات مخالفة إلى حد كبير لقواعد كتابة كل منها، وارتبكت المصطلحات، حيث استخدمت "الرسالة" مثلا باعتبارها "المهمة" و"الأهداف الرئيسية" باعتبارها "الأهداف الاستراتيجية" وجاءت كلها لتعبر عن "الملامح العامة للاستراتيجية" لا لتمثل جزء من مكونات الخطة الاستراتيجية لصناعة المصرية، واستخدمت "السياسة العامة" كمفرد وكجمع "السياسات الصناعية" وتم الخلط بينها وبين تدابير وحوافز خلق مناخ أعمال مواتي للتنمية، وبينها وبين هدف السياسة العامة الصناعية، وبينها وبين مكونات الخطة الاستراتيجية، على نحو خلا التقرير فعليا من وجود وثيقة السياسة العامة الصناعية المصرية رغم تقرير الانتهاء من صياغتها؛ وهي "مشروع استراتيجية" محدودة لتنمية الصناعات الهندسية والكيماوية والنسيجية ومواد البناء لا لتنمية الصناعة كل الصناعة؛ وانتهى التقرير لعرض المشروعات المزمعة في خمسة محاور، حيث "تم تقسيم الاستراتيجية إلى خمسة محاور رئيسية متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض!" -على حد تعبير كاتبي التقرير، حسب اجتهادهم- على نحو يشير لعدم درايتهم بماهية وثيقة الاستراتيجية ومكوناتها وطريقة صياغة وكتابة كل مكون من مكوناتها لعدم تخصصهم

في حقل السياسة العامة؛ ويستخدم التقرير مصطلحات "السياسات والاستراتيجيات والخطط" بمعنى واحد تقريبا، على خلاف الحقيقة؛ وحفل الإصدار بالأخطاء اللغوية والطباعية وضعف الصياغة وتداخل عدم وضوح الأفكار الأمر الذي لا يليق بإصدار يمثل صورة الدولة، ناهيك عن إصداره باللغة العربية دون الإنجليزية.

وتعتمد تحركات بعض كبار رجال الأعمال على القدرات الخاصة لكثير منهم على توفير التمويل البنكي بالاستفادة من العلاقات السياسية الممتدة لنافذين بالنظام السياسي للدولة مع شبهات ووقائع فساد إداري كبيرة لتنفيذ مشروعات لا يربط بينها ناظم واحد من سياسة عامة أو خطة استراتيجية.

وعليه، تنخفض مستويات الأداء الصناعي في مصر، وفقا لمؤشرات تقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية- اليونيدو السنوية المتتابعة، بشأن: 1) القيمة المضافة للفرد الواحد في قطاع الصناعات التحويلية MVA، و2) الصادرات الصناعية/فرد، و3) حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، و4) حصة الإنتاج المتوسط/ العالي التقنية في القيمة المضافة الصناعية، و5) حصة الصادرات المتوسطة/ العالية التقنية في إجمالي الصادرات، و6) حصة الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات، و7) استدامة قطاع الصناعة[11].

وتدافع غرف اتحاد الصناعات المصرية وجمعيات المستثمرين وجمعيات رجال الأعمال عن مصالح القطاع الخاص بشكل عام، وكبار مستثمريه بشكل خاص، وتعقد وتشارك في اجتماعات وندوات ومؤتمرات لهذا الغرض بالأساس. ولا يبدو أنّ فتح السوق المصرية بمصراعيها أمام الاستثمارات الصناعية الأجنبية سيكون في صالح القطاع الخاص الصناعي المصري، ولا يبدو خلال العقود الأربعة الماضية أنّه يدفع في هذا الاتجاه. وذلك، لا يَقدحْ في الدور الوطني الكبير للقطاع الخاص. فتصميم السياسة العامة الصناعية وخططها الاستراتيجية، وما يرتبط بذلك من الدور التنظيمي المنظومي الشامل، هو مهمة الحكومة بالأساس، وليس مهمة القطاع الخاص، دون إقصاء القطاع الخاص بطبيعة الحال. ويُسترشد برأي القطاع الخاص، دون أنْ يكون ملزما، فيما يعرف بالاستقلالية المندمجة[12]. وإلى أنْ يحدث ذلك، فمن الطبيعي أنْ يسعى القطاع الخاص ليحمي مصالحه بشكل شرعي أو بآخر.

وشابت برنامج مركز تحديث الصناعة، الممول بمليار يورو من الاتحاد الأوروبي، مثل غيره من المشروعات العديدة الممولة من المعونات الأجنبية، شبهات الفساد الإداري، التي حكم على إثرها – مع أسباب أخرى وراء تضخم ثروته وشبهات فساد إداري ضخمة أخرى شابت عمل الوزارة وعدد من قياداتها- بالسجن على وزير الصناعة الأسبق رشيد محمد رشيد[13]. وكانت غاية مركز تحديث الصناعات المساهمة في تغيير السياسة العامة الصناعية وتطوير القدرات الإدارية لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في ظل اقتصاد عالمي متغير، ولكن دون جدوى في واقع الأمر. وقد بلغ الهاجس الأمني من استفحال تطبيقات الفساد الإداري في الوزارات المصرية، حدا باتت تقوم معه هيئة الرقابة الإدارية بمراجعة خطط الوزراء الجدد، في رقابة قبلية لا مثيل لها على مستوى العالم، ناهيك عن مضمونها غير الاحترافي في إدارة القضايا الإنمائية وتأثيرها السلبي على عمل الحكومة إجمالا، والوزراء كلا على حدة.

ويتردى قطاع الأعمال العام الصناعي في المشكلات عاما بعد عام، منذ سبعينيات القرن العشرين، بسبب الخلط الجلي بين السياسة والتوظيف والاستغلال السياسي وبين أجندة السياسة العامة للتنمية عامة وللصناعة خاصة، ما بين توجهات، متعثرة و/أو فاشلة، متنوعة ومختلطة في آن واحد: للدعم، وللحوافز الانتقائية غير المدروسة، وللحماية بلا حدود زمنية وإنمائية واضحة، ولتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات والإنتاج للسوق الداخلي، وللخصخصة، وإعادة التأهيل، وبيع الأصول، وللتوظيف بلا حدود وللمعاش المبكر بلا منطق إنمائي، وتسوية المديونيات، وطرح الأسهم في البورصة، ...الخ[14].

وعليه، فشلت السياسة الصناعية العامة الحكومية المصرية في تنويع قاعدة الاقتصاد، حيث ازدادت وتيرة تركز الصادرات – على ضآلتها- بمرور الزمن[15]، وقد بلغت المرتبة رقم 61 عالميا في مؤشر التعقد الاقتصادي عام 2014[16]. بل، إنّ درجة تطور الصناعة المصرية في العقد الثاني من الألفية الثالثة أدنى مما كان عليه الحال عام 1964، كما أنَّ قطاع الصناعة المصري يعج بالإخفاقات التي ربما تفسر مثلا ضعف المساهمة في خلق فرص عمل ذات جودة مرتفعة[17].

وتحتاج تجهيزات المصانع وعمليات تشغيل خطوط الإنتاج ومراقبة الجودة وتوسعات الاستثمارات الصناعية المستقبلية خلال عشر سنوات لاحقة إلى كفاءات مهنية عالية التأهيل وفق ومقارنة بنظيرتها في الدول الصناعية المتقدمة منها والنامية. إنّ العبرة ليست

بعدد خريجي الجامعات والدبلومات والمعاهد الفنية، وإنما بتأهيل وتوظيف هذه المقدرات في برامج التنمية. يتمثل عدد خريجي الجامعات سنويا في الولايات المتحدة والصين والهند في حدود 1.3، و2.7، و4.13 مليون، على التوالي، وفق تقديرات 2005/2006، مثلوا النواة لاستحواذ المراكز الصناعية الأولى على مستوى العالم[18]. ويبلغ عدد خريجي كليات الهندسة عام 2006 نحو 70 ألف في الولايات المتحدة، مقابل 100 ألف خريج بولاية أندرا براديش الهندية وحدها، ومقارنة بـ: 19114، و23641 ،24729 خريج، أعوام 19/2020-18/2019-17/2018 في مصر[19]، ورغم ذلك تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الصناعي الأول على مستوى العالم[20]. وقد توافقت أعداد الخريجين ومؤهلاتهم مع مضمون السياسة الصناعية في هذه الدول بشكل كبير، على نحو تبوأت معه مصاف الدول الصناعية الكبرى في العالم. على سبيل المثال، بلغت مبيعات سيارات الركوب والميني فان والرياضية والبيك آب 16.9 مليون سيارة عام 2005، مقابل 3.97 مليون سيارة ركوب و1.79 مليون مركبة تجارية صينية، بينما باعت اليابان 3.928 مليون سيارة يابانية. وباعت الهند 1.14 مليون سيارة هندية في مارس 2006، بعد أنْ كان رقم مبيعاتها 675 ألف سيارة في مارس[20]2002 ، وصدَّرت في عام 2017 بما قيمته 12.351 مليار دولار مركبات غير السكك الحديدية أو خطوط السكك الحديدية وقطع الغيار وملحقاتها، وبإجمالي قيمة صادرات بلغت 216.913 مليار دولار[22].

وفي هذا السياق، بلغ عجز الميزان التجاري لصالح الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية 233 مليار دولار عام 2006 ونحو 370 مليار دولار عام 2016/2017، ومع الاتحاد الأوروبي 92 مليار دولار عام 2006؛ بفضل التناغم المحترف بين السياسة العامة الصناعية والتعليمية الصينية[23]. وقد صدرت الصين سلعا صناعية بنحو 970 مليون دولار عام 1978، مقارنة بنحو 438 مليار دولار علم 2003. وبلغ إجمالي قيمة صادرات الصين في 2017 نحو 2.217 مليار دولار، حققت معها فائضا في الميزان التجاري بلغ 434.839 مليار دولار[24]. وصدرت الصين سلعا معظمها صناعية بنحو 500 مليار دولار عام 2016/2017 للولايات المتحدة الأمريكية، تمثل نحو 22% من جملة الصادرات الصينية[25]، ونحو 20% من الواردات الأمريكية التي بلغت 2.409 تريليون دولار عام [26]2017، على نحو غيّرت به شكل نمط التجارة الدولية وأعادت تكوين صناعات بأكملها[27]. وبلغ إجمالي قيمة صادرات الصين في 2023 نحو 3.380 تريليون دولار بحصة عالمية بلغت 14.2%، وواردات

2.557 تريليون دولار بحصة عالمية بلغت 10.6%، حققت معها فائضا في الميزان التجاري يزيد عن بلغ 800 مليار دولار، مقارنة بصادرات 2.020 تريليون دولار وحصة عالمية 8.5%، وواردات 3.173 تريليون دولار وحصة عالمية 13.1%، وعجز يناهز عن 1.200 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية[28].

وتتزايد حصة دولة الهند من سوق السلع الصناعية في حركة التجارة الدولية؛ فقد زادت حصتها من الإنتاج العالمي من سلع الصناعات الكيماوية الأساسية خلال الفترة 2003/1990 من 0.04% إلى 3.66% متبوأة بها المركز الثاني عشر عالميا، بقيمة إجمالية 24.7 مليار دولار، تمثل 14% فقط من إجمالي المنتجات الصناعية الهندية، ونحو 16.2 من إجمالي الصادرات السلعية الصناعية الكلية الهندية للعام [29]2004/2003. وقد صدرت الهند في 2017 بنحو 10.098 و9.712 مليار دولار كيماويات عضوية وأدوية[30].

ومقارنة بذلك، بلغ عدد طلاب المدارس الفنية الصناعية المتوسطة المصرية نحو 843.8 ألف طالب، و44 ألف طالب بالمعاهد الفنية الصناعية المتوسطة، و406 طالب فقط بالمعاهد الفنية للصناعات المتطورة، و89.817 طالب بكليات الهندسة، و18.167 طالب بكليات الحاسبات والمعلومات، و1.891 طالب بكليات هندسة البترول والمعادن، و22.688 طالب بكليات التكنولوجيا، وإجمالي 466.364 طالب بالكليات الجامعية العملية عام [31]2016/2015، وتناقص عدد خريجي المعاهد الفنية الصناعية العليا من 18770 خريج إلى 15103 خريج عام[32]2020 . ولكن، يُلاحظ وجود فجوة كبيرة جدا بين مؤهلات وأعداد الخريجين الفنيين في مصر وبين متطلبات واحتياجات سوق العمل الحالية، كما يتضح من واقع حال الصناعة المصرية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ومدى توفير احتياجات السوق المحلي ومستوى المنافسة الدولية، والمستقبلية، على افتراض البدء في تنفيذ سياسة عامة صناعية احترافية[33].

وإذا كانت مصر قد صدرت سلعا غير بترولية بنحو 20 مليار دولار فقط عام 2016، مقابل 18.6 مليار دولار في عام 2015، أي بنسبة زيادة تصل إلى حوالى 9%، وكان متوقعا أنْ تصل إلى 22.4 مليار دولار عام 2017، مقارنة بواردات بنحو 70-77 مليار دولار، عامي 2015/2016، وواردات قدرت بنحو 56 مليار دولار عام [34]2017، بلغ معها عجز الميزان التجاري 40.395 مليار دولار[35]، فإنّ الصين تصدر سلعا صناعية فقط وللولايات

المتحدة الأمريكية فقط بنحو 25 ضعف قيمة كل الصادرات المصرية من كل السلع في سنة.

وتمثل إتاحة ودقة البيانات والمعلومات حول واقع الصناعة والسياسات العامة الصناعية معضلة كبيرة أمام المستثمرين والباحثين معا[36]؛ بحيث باتت الأرقام المنشورة في التقارير الدولية هى الأيسر إتاحة والأكثر دقة، وإن كانت لا تفي بكل المطلوب من البيانات. وقد باتت البيانات الدولية هي ذاتها المتاحة فقط - أحيانا- من جانب الوزارة المعنية، بغض النظر عن نوعية البيانات المطلوبة.

وعليه، حظيت مصر بالمركز 115 عالميا في تقرير التنافسية العالمي للعام 2016/2017، بعد لبنان والسنغال وأوغندا وغانا وأثيوبيا والجابون، بتقدير 3.67/7 بمتوسط دخل سنوي 3.740 دولار لكل مواطن، في ظل بيئة اقتصاد كلي قيمت في المركز 134 بتقدير 2.7/7، و3.2/7 لكفاءة سوق العمل تبوأت بها مصر المركز 135 عالميا، وحظي الابتكار بتقدير 2.7/7 تبوأت به مصر المركز 122 عالميا[37]، مع اعتبار عدم استقرار السياسات العامة والحكومات وعدم الاستقرار السياسي أهم مشكلة مركبة تواجه الاستثمارات الأجنبية في مصر بنسبة 33.5%، يليها مشكلات العمالة والتمويل وسوق العملة الصعبة والفساد الإداري وعدم توفر البنية الأساسية الملائمة[38].

وتطورت أرقام الصادرات السلعية الصناعية المصرية نسبيا بين 2015-1995 من 1.392 مليار دولار إلى 11.203 مليار دولار من إجمالي 3.444 و21.967 مليار دولار، مع عجز في الميزان التجاري متزايد بلغ 47.658 مليار دولار عام 2015. ولا تحقق الصادرات السلعية إجمالا، والصناعية بالضرورة، ميزة نسبية لمصر، في السوق الدولية، حيث تتراوح الأهمية النسبية للشركاء الدوليين عام 2015 بين 0.20% في حالة سنغافورة، و7.4% في حالة إيطاليا و9.20% في حالة السعودية، التي قفزت الصادرات المصرية لها من 0.113 إلى 2.027 مليار دولار بين عامي ،[39]1995 و 2015 وإنْ كان يُحسب لها محاولة تنويع أسواق التصدير.

وعلى الرغم من إدراك رجال الأعمال للفرص الاستثمارية الكامنة في قطاع الصناعة بنسبة 18.43%، بعد قطاع السياحة الذي حظي بنسبة 21.05%، تظل مشكلة عدم الاستقرار السياسي والسياسات في الدولة بنسبة 44.74%، وعدم توافر الهياكل ومرافق البنى التحتية الأساسية بنسبة 28.95%، والتعقيد الإداري بنسبة 13.15% هي أهم معوقات الاستثمار الصناعي منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين[40].

وقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين 660 مليار دولار خلال الفترة 1978–2007[41]. وبلغت جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للصين خلال الفترة 2010/2016: 123.985، 121.080، 123.911، 128.500، 135.610، 133.700 مليار دولار، بخلاف مئات المليارات الموجهة لهونج كونج الصينية، والتي بلغت: 96.581، 108.126، 174.353، 113.038، 74.294، 70.180 مليار دولار خلال ذات الفترة، وذلك من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، التي بلغت: 1.592، 1.591، 1.746، 1.774، 1.323، 1.443 تريليون دولار[42]. وكانت شركات من هونج كونج وسنغافورة وتايوان وغيرها مملوكة لصينين مغتربين أول شركات اندفعت لإقامة مصانع في الصين، وتبعتها شركات دولية النشاط أمريكية وأوروبية ويابانية[43]. ومثلت الصين، ويليها: الهند، وإندونيسيا، والبرازيل، وروسيا، وتايلند أعلى اقتصادات نامية وانتقالية محتملة لاستثمارات الشركات دولية النشاط خلال الفترة 2012/2014[44]. كما مثلت الصين، يتبعها: سنغافورة، والبرازيل، والهند، وروسيا، والمكسيك، وأنغولا أعلى اقتصادات نامية وانتقالية حاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عامي 2015/2016[45]. وتظل الصين الاقتصاد النامي الاستثماري الأول الواعد خلال الفترة 2017/2019 من منظور المديرين التنفيذيين لمجموعة من الشركات دولية النشاط Multinational Enterprises (MNEs)، ووكالات تشجيع الاستثمار Investment Promotion Agencies IPAs)، تليها: الهند، وإندونيسيا، وتايلند، والبرازيل، والمكسيك، والفلبين، وفيتنام، من منظور الشركات دولية النشاط، ويليها: الهند، والإمارات، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وجنوب أفريقيا، من منظور وكالات تشجيع الاستثمار[46].

بالمقارنة، بلغت الاستثمارات الأجنبية الصناعية في مصر 1.526 مليار دولار فقط عام 2007/2008، وتناقصت إلى: 0.803، 0.456، 0.851 مليار دولار أعوام 2008/2011، في وقت بلغ فيه الإجمالي العالمي 1.524، 1.309، 1.197، 1.697، 1.978 تريليون دولار أعوام 2007/2011[47]. وتراوحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لمصر خلال الفترة 2010/2016، ومعظمها موجه للاستثمارات البترولية، ما يلي: -6.031، 0.483، 8.807، 6.925، 4.612، 4.256 مليار دولار، في الوقت الذي تراوحت فيه الاستثمارات الصناعية الأجنبية المباشرة للشركات دولية النشاط على المستوى العالمي، بين 127.775 عام 2010، و402.801 عام 2016، وبلغت بشكل متزايد ملحوظ: 134.770، 204.203، 394.208، 188.352، 135.454 مليار دولار أعوام 2015/2011[48].

لقد حققت الصين، والاقتصادات النامية الانتقالية الأخرى، وسبقتها الاقتصادات الصناعية المتقدمة الثمانية، ما حققته من تقدم بخطوات ثابتة من نهضة صناعية من خلال سياسة عامة وخطط استراتيجية ومجهودات تنظيمية داخلية صارمة لتوفير البيئة المواتية لنمو الاستثمارت الصناعية بكل تنويعاتها بشكل مضطرد ومستدام[49]. فالتدخلات الحكومية القوية عبر سياسات عامة صناعية شاملة ومتماسكة ومدروسة بعناية ومطبقة باحترافية، ضمن نهج تنموية وطنية جلية ومحددة الأبعاد؛ حيث كانت السياسة العامة الصناعية حجر الزاوية للاستراتيجيات التنموية، واضحة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا والصين وتايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة، وغيرها من الاقتصادات المتقدمة والانتقالية، وبالأخص في فترات الكساد العالمية. فإنّ اتساق سياسة الصين العامة، وسجلها القوي والاحترافي عامة بشأن وضع السياسة الاقتصادية والصناعية، يمثلان أحد المظاهر غير المتوقعة لدولة ليس لديها خبرة كبيرة في نظام اقتصاد السوق، وعاملا رئيسا لجذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية، لخدمة السوق المحلية كبيرة الحجم، وسوق التصدير العملاقة فيما وراء البحار[50]. وقد قطع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بأنّ قوى السوق غير كافية لخلق القدرات الصناعية للاقتصاد البريطاني على المدى الطويل، على نحو يستدعي اتباع نهج صناعية أكثر استباقية. وأعلن أوباما تمويل إنشاء معهد الابتكار الصناعي في يونغستاون- أوهايو وإطلاق مراكز التصنيع لخلق مراكز صناعية تقنية متقدمة عالمية. وفي اليابان، أنشئ مجلس التنافسية الصناعية؛ لصياغة استراتيجيات التنمية الصناعية المستقبلية. وعمدت الدول الأوروبية لإعادة تقييم استراتيجياتها الصناعية، في محاولة للتعلم من التجارب الصناعية الناجحة الألمانية والفنلندية[51].

وتتنوع الفرص الاستثمارية الصناعية في مصر، دون استغلال حقيقي لها. وعلى سبيل المثال، يبلغ الانتاج الزراعي المصري السنوي من الخضر والفاكهة نحو 31 مليون طن، على الرغم من انخفاض معدل الاستثمار الزراعي في مصر إلى 2.41 فقط من جملة الاستثمار القومي، وعلى الرغم من عدم مواكبة الرؤية السياسية والسياسة الحكومية للري والموارد المائية لمخاطر العجز المائي المتراكمة عاما بعد عام، على نحو أدى لاندثار المحاصيل الاستراتيجية، مثل القطن والأرز وغيرها، ما يرتبط بها من صناعات. وقد أدت فوضى إدارة ملفات الصناعة من جانب والزراعة والري والاستثمار من جانب آخر، متكاتفة، إلى

أنّ الموجّه سنويا للتصنيع الزراعي لا يتجاوز 1.6% من جملة الإنتاج الزراعي من الخضر والفاكهة، وغيرها من الإنتاج الداجني والسمكي والحيواني[52]. يحدث ذلك، رغم محورية دور قطاع التصنيع الزراعي في توفير فرص العمالة، ورفع معدل مستوى معيشة المواطنين، ومواكبة معدل التحضر في المجتمع المصري، وتوفير العملة الصعبة وتنمية مواردها عبر تصدير منتجات خام ومصنعة زراعية مطابقة للمواصفات القياسية العالمية.

ويُلاحظ في هذا السياق، أنّ الشركات دولية النشاط تتجه لتفرض أجنداتها الاستثمارية على اقتصادات الدول النامية، وفقا لخططها الاستراتيجية التسويقية، وليس وفقا للمصلحة العامة للدول. ويتأكد ذلك، من مراجعة الاستبيانات الدولية للتوجهات والميول الاستثمارية الدولية عام 2017، والتي تتمثل في: قطاعات المعلومات والاتصالات والسيارات والخدمات الفنية والمهنية بالدول المتقدمة، وقطاعات الزراعة والأغذية والمشروبات والمرافق بأفريقيا، والزراعة والكيماويات والمرافق بآسيا، والزراعة والمعلومات والاتصالات والأغذية والمشروبات بأمريكا اللاتينية والكاريبي، والمعلومات والاتصالات والزراعة والتعدين واستغلال المحاجر بالاقتصادات الانتقالية[53].

وعلى ذلك، يفترض أن يتمثل الهدف العام والغاية المرجوة من جهود الدولة المبذولة فى هذا الشأن، فى "تحول الدولة المصرية لتكون أحد أوائل أكبر عشر اقتصادات صناعية دولية انتقالية، منافسة بقوة ورائدة، عبر تعزيز وتنمية الاستثمارات الصناعية المحلية رأسيا وأفقيا، والخاصة منها بالأساس، وجذب مئات مليارات الدولارات من الاستثمارات والشركات دولية النشاط، خلال عشر سنوات، من اعتماد وثيقتي السياسة العامة الصناعية والخطة الاستراتيجية الصناعية المكملة لها، الاحترافيتين، تصميما وتطبيقا منظوميا متكاملا وشاملا ومستداما".

ثانياً: البدائل المتاحة

تتعدد البدائل التي يمكن رصدها للتعامل مع أزمة الواقع الصناعي المصري، غير التنافسي، وغير الرائد، وذلك كما يلي:

1. بقاء الوضع على ما هو عليه:

يعني بقاء الوضع على ما هو عليه استمرار ارتباك الواقع الصناعي المصري، وتأخر التصنيف الدولي في كل المؤشرات الصناعية ومؤشرات التنافسية الدولية ومؤشرات تحفيز

وجذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية، في ظل غياب سياسة عامة وخطة استراتيجية صناعية مستدامة، مكتوبة، ومحترفة، وشاملة لكل قطاعات الصناعات التحويلية، ومتكاملة الأبعاد، ومعلنة. وهذ الوضع، لا يتناسب كلية مع قيمة المقدرات الوطنية المتاحة والقادرة، في حال استغلالها بالشكل الأمثل، في بدء نهضة وتنمية صناعية تنافسية ورائدة.

هذا. وتعزز الرقابة القبلية لهيئة الرقابة الإدارية على خطط الوزراء الجدد، من بقاء الوضع على ما هو عليه، على نحو تتعدد مشاكله على خلاف تقديرات العائد المجتمعي المتحقق من وراء هذه الخطوة في مجال مكافحة الفساد الإداري. فمن باب، قد تعني هذه الخطوة تهميش دور رئيس الحكومة، والوزراء، حيث سيكون القرار النهائي لهيئة الرقابة الإدارية بشكل من الأشكال. كما تعني، توجه الحكومة لاختيار القيادات ثم بحث خططهم، رغم أنّ العكس هو الأصح. ومن ناحية ثالثة، تكرس هذه الخطوة تقويض فكرة الاستمرارية المؤسسية، وانقطاع عمل كل وزارة مع وصول كل وزير جديد لها.

2.إدخال تعديلات جزئية محدودة:

تنطلق فكرة هذا البديل من صعوبة تطبيق حلول جذرية شاملة في ظل وجود مناخ أعمال عام غير احترافي، وتستشري به تطبيقات الفسادالإداري بشكل كبير جدا، على نحو بين الحين والآخر لتكليف الجيش بإدارة المؤسسات المدنية، تحقيقا للانضباط في الأداء. وفي هذا السياق، قد يكون التركيز على خلق نماذج ناجحة قطاعية أحد مداخل حلحلة الوضع القائم للأحسن، ولو نسبيا. وقد يحدث ذلك من خلال تطبيق إجراءات خاصة لتحسين الأداء القطاعي. ولعل من أهم الإجراءات التي يمكن التركيز عليها لتحسين الأداء العام لقطاع الصناعة في مصر: تضييق الخناق على تطبيقات الفساد الإداري في قطاع الصناعة، واختيار قيادات صناعية خبيرة ومتحمسة لصنع تغيير ملموس، وخلق مناطق صناعية متكاملة المرافق قريبة من موانئ التصدير تدار بشكل احترافي، وتسهيل إجراءات التخصيص والتراخيص الصناعية على نحو يُحاكي المؤشرات الدولية، ومنح الحوافز المالية الكافية والمتوازنة لجذب الاستثمارات الأجنبية، والتركيز على الصناعات الاستراتيجية.

3.إدخال تعديلات جذرية شاملة:

تنطلق فكرة هذا البديل من صعوبة – واستحالة- تحقيق إنجاز قطاعي في ظل بيئة عامة غير مواتية، وفي ظل عدم وجود رؤية احترافية شاملة تدير هذا القطاع. أي إنّ

الأمر يستدعي وجود سياسة عامة صناعية واضحة المعالم ومحترفة بشكل تام، وخطة استراتيجية احترافية تتناسب وحساسية الموقف الاستثماري الصناعي الدولي، مع توفير المقومات المنظومية للجذب الاستثماري الصناعي المنافس، على نحو يساهم في تحقيق الغايات الوطنية وفق رؤية وتصميم وطنيين احترافيين. وتتعدد التعديلات الجذرية الشاملة، المطلوب إنجازها، لضمان خلق قطاع صناعي مصري قادر أنْ يكون قاطرة التنمية الشاملة في مصر، ومنها:

أ. وضع أولوية أولى وقصوى لقطاع الصناعة كمحرك وقاطرة للتنمية المجتمعية، وحشد ككل الإمكانات والطاقات المجتمعية في هذا الاتجاه، مقارنة بالقطاعات الريعية الأخرى، ومقارنة بالاهتمامات السياسية التي قد تهدر المال العام -بشكل مباشر و/أو غير مباشر- في ما لا طائل من ورائه. ولا يمكن أنْ يحدث ذلك إلا في ظل مناخ سياسي ديمقراطي حقيقي بكل أركانه، يفرض الجدارة - لا الثقة- معيارا وحيدا للاختيار بين السياسيين والمرشحين للمناصب القيادية، يستثمر في الموارد البشرية، وينمي العوائد المجتمعية المالية والمادية، ويُراعي العدالة في توزيع عوائد برامج التنمية على كل فئات المجتمع.

ب.وضع سياسة عامة صناعية مستدامة، مكتوبة، ومحترفة، وشاملة لكل قطاعات الصناعات التحويلية، وبالأخص منها الصناعات الهندسية المدنية والعسكرية، ومتكاملة الأبعاد، ومعلنة، تستفيد من كل المقدرات الوطنية، البشرية والمادية والمالية، وتدمج بشكل أفقي محترف بين الصناعات كبيرة الحجم وبين الصناعات متوسطة وصغيرة الحجم على نحو يضمن دمج هذه الصناعات في الاقتصاد الرسمي ويعزز من إمكانياتها، وتقوم على تنفيذها خطط استراتيجية بينية خمسية متكاملة، ومتجددة، المسئوليات، بين كل الأطراف المعنية بقطاع الصناعة في مصر. ويتكامل مع إعداد وثيقة السياسة العامة الصناعية الاحترافية، إعداد الخطط الاستراتيجية الخمسية المنظومية الاحترافية الانتقالية - وليس العاجلة- لتكون الصناعة هي قاطرة التنمية المصرية، شاملة كل مكونات الخطة الاحترافية، من: الرؤية، والرسالة، والقيم المهنية والمجتمعية الحاكمة، والأهداف الاستراتيجية، وتحليل البيئة التفصيلي والمتأني، وبدائل البرامج القطاعية قصيرة ومتوسط وطويلة الأجل، وما يرتبط بكل منها من تحديد للمستهدفات وللمسئولين عن إنجازها ومعايير ومؤشرات قياس التقدم.

ويستدعي الأمر مشاركة خبير أو اثنين من خبراء إعداد وثائق السياسة العامة والخطط الاستراتيجية الصناعية في مصر الاحترافية، وليس الأجانب، في لجنة إعداد بشكل مباشر. ويرتبط بذلك، ضرورة إتاحة البيانات بكافة تنويعاتها بشكل محترف، يُضاهي المستوى الدولي، تأكيدا لمبادئ حوكمة قطاع الصناعي المصري.

ج. إعادة هيكلة قطاع التعليم، والتعليم الفني بصفة خاصة، المتوسط وفوق المتوسط والجامعي، بشكل احترافي يُضاهي ويفوق مثيله في لاقتصادات الصناعية الرائدة، بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات الاستثمارات الصناعية المخططة المستقبلية، وبالأحص منها الاستثمارات الأجنبية.

د. تجهيز مناطق عمرانية جديدة صناعية مرفقة بشكل عالمي مستدام المواصفات، تخدم السوقين المحلي والدولي، مربوطة بشبكة من قوية من الطرق والموانئ، وبمزايا اقتصادية تنافسية دولية متوازنة تجذب الاستثمارات العالمية، مع خطة ترويج عالمية موازية ومستمرة.

ثالثاً: التوصيات

يمثل قطاع الصناعة، بصناعاته التحويلية المتنوعة، في الدولة الحديثة قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بثوراته الأربعة المتتالية: ثورة البخار والفحم، وثورة البترول والغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة، وثورة البرمجيات، وثورة النانو تكنولوجي. وإذا كانت وزارة الصناعة تمثل الناظم والمسئول الأساس عن حركة وسياسة قطاع الصناعة، إلا إنها ليست المسئول الوحيد عن واقع الأداء والاستثمار الصناعي. ففي الواقع، تتقاسم العديد من المؤسسات والوزارات، مع وزارة الصناعة، مسئوليات واقع حال الإنتاج والاستثمار الصناعي، ومنها: رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزارات: التعليم، والتعليم العالي، والتعليم الفني، والاستثمار، البترول والطاقة، والتموين والتجارة الداخلية، والتجارة الخارجية، والنقل والمواصلات، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، والاتصالات، والمالية، والإدارة المحلية، والبيئة، وقطاع الأعمال العام، والعمل، والداخلية، والصحة، والتجارة الخارجية، والبحث العلمي والملكية الفكرية، وأجهزة حماية المنافسة والمستهلك، واتحاد الصناعات وجمعيات المستثمرين، ...الخ، على نحو يحتاج معه إلى سياسة عامة محترفة تتضافر جهود كل الهيئات المعنية في إعداد وثيقتها، كما تتضافر جهودها في تنفيذها ومتابعتها وتقييم تطبيقها.

وفي هذا السياق، تُوصي ورقة السياسات بالعمل على تطبيق البديل الثاني بشكل انتقالي، والثالث بشكل متدرج، خلال خمس سنوات، من منظور وطني خالص، يحقق الغاية الصناعية الاستراتيجية، ويمكن أنْ يستفيد بشكل براجماتي محترف من أفكار مثل التنسيق والتكامل العربي والأفريقي والأورومتوسطي، ويفرض أجندته على الشركات دولية النشاط ولا يخضع لمصالحها، ينتهي بعدم وجود مكان لمن لا يؤدي وفقا للمؤشرات المحددة لإنجاز الأعمال، ويفرض الدولة المصرية اقتصادا منافسا ورائدا في السوق الصناعية الدولية.

علماً بأنّ تكلفة تنفيذ البديلين، الثاني بشكل انتقالي، والثالث بشكل متدرج، وما قد يرتبط بهما من تعديلات تشريعية ضرورية، أقل بكثير من العائد الممكن تحقيقه، مقارنة بتكلفة وعائد استمرارية الوضع على ما هو عليه، في حال الخضوع لفكرة عدم وجود مجال إلا تطبيق البديل الأول في ظل الظروف المتاحة والبيئة المجتمعية السلبية المحيطة وثقافة وبيئة العمل المحبطة.

ولن تكون هناك مشكلات سياسية أو قانونية تعطل من تنفيذ البديلين الثاني بشكل انتقالي، والثالث بشكل متدرج. وسيلقى البديل الثالث مساندة جماهيرية قوية، مقارنة بما هو متوقع بالنسبة للبديل الثاني، والبديل الأول من باب أولى.

قائمة المراجع

- وثائق:

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي 2022، 2022.
2. _____، الكتاب الاحصائي السنوي 2017، سبتمبر 2017.
3. _____، الكتاب الاحصائي السنوي 2015، سبتمبر 2015.
4. _____، الكتاب الاحصائي السنوي 1993-2000، يونيو 2001.
5. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية الاقصادية والاجتماعية للدولة 2016-2017.
6. وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة 2016-2022.
7. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، UNDP، نحو توطين التنمية المستدامة- تقرير موجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية، القاهرة، 2023.
8. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رؤية مصر 2030 المحدثة- الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030، 2023.

- الكتب:

1. د. أحمد دسوقى محمد إسماعيل، أصول تحليل السياسات العامة (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، يوليو 2009).
2. _____، تحليل السياسات العامة الدوائية (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2008).
3. _____، سياسات الإدارة البيئية للتلوث الصناعي في جمهورية مصر العربية، سلسلة قضايا إدارية، عدد 9 (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، يوليو 2003).
4. روبين ميرديث، القيل والتنين: صغود الهمد والصين ودلالة ذلك لنا جميعا، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 359 (الكويت: المجلس الوطمي للثقافة والفنون والآداب، يناير 2009).
5. Gen Tidrick, Chen Jiyuan (eds.), China's Industrial Reform (Oxford: Oxford University Press, 1987).
6. Franco Malerba, Sectoral Systems: How and Why Innovation Differs across Sectors (Oxford: The Oxford Handbook of Innovation, 2006).
7. Mario Cimoli (et. als., eds.), Industrial Policy and Development: The Political Economy of Capabilities Accumulation (Oxford: Oxford University Press, 2009).
8. Peter Evans, Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

• الدراسات:

1. إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، "إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي: دروس الماضي وتحديات الحاضر، وآفاق المستقبل"، عمران، العدد 319، صيف 2014.
2. د. أحمد دسوقى محمد إسماعيل، "السياسة العامة للتعليم الفني في مصر: الواقع، والإشكاليات، والخيارات"، دورية بدائل، العدد 20، السنة الثامنة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2017.
3. د. محمد عباس محمد علي إبراهيم، "محددات الطلب على الصادرات السلعية المصرية 1995-2015"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 524، السنة 107، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، القاهرة، أكتوبر 2016، ص 81.
4. د. البسيوني عبد الله جاد، "تقييم فعالية القانون رقم 8 لسنة 1997م بخصوص ضمانات وحوافز الاستثمار"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 449-450، السنة 89، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير/أبريل 1998.
5. د. حنان رجائي عبد اللطيف، "إمكانات تحقيق الزراعة المستدامة في مصر"، مجلة رؤى مصرية، العدد 38 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات التاريخية والاجتماعية، مارس 2018).
6. د. حنان محمود سيد عجبو، "دراسة اقتصادية للاستثمار الزراعي في مصر"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 520، السنة 106، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر 2015.
7. د. صباح محمد فتحي، "واقع الصناعات الكيماوية في الهند- دراسة مقارنة"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 504، السنة 103، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر 2011.
8. د. ماجدة شلبي، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 510، السنة 104، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، أبريل 2013.
9. Ahmed Galal, Nihal El-Megharbel, "Do Governments Pick Winners or Losers: An Assessment of Industrial Policy in Egypt", Working Paper 108, Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, December 2005.

• التقارير:

1. Harvard, The Atlas of complexity Index, 2014.
2. ITC, Trade statistics for international business development- List of products exported by USA, 2018.
3. ITC, Trade statistics for international business development- List of products commercialized by China, 2018.

4. ITC, Trade statistics for international business development- List of products exported by China, 2018.
5. ITC, Trade statistics for international business development- List of products exported by India, 2018.
6. ITC, Trade statistics for international business development- List of products exported by USA, 2018.
7. ITC, Trade statistics for international business development- List of products exported by Egypt, 2018.
8. ITC, Trade statistics for international business development- List of products commercialized by Egypt, 2018.
9. pp.222- 223. UNCTAD, The World Investment Report 2017, Geneva, 2017,
10. UNIDO, Industrial Development Report 20112016-.
11. United Nations Industrial Development Organization- UNIDO, Industrial Development Report 2018: Demand for Manufacturing- Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development, Vienna, 2017.
12. World Economic Forum, The Global competitiveness Report 2016–2017, 2017.
13. World Trade Organization, Global Trade Outlook and Statistics, April 2024.

- المقالات الصحفية:

1. "رجال الأعمال: رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة فى حكومة نظيف"، http:// www.revlcourt.com/News/203/Default.aspx، تم الدخول على الصفحة يوم الثلاثاء 2018/6/19.
2. "وزير التجارة: 20 مليار دولار صادرات مصر خلال 2017"، أخبارك، 2018/1/1.
3. وكالة أنباء الشرق الأوسط، "20 مليار دولار صادرات مصر غير البترولية في 2016"، أخبار الشروق، الجمعة 30 ديسمبر 2016.

المراجع

1- تستهدف الدراسة تحليل واقع حال السياسة العامة الصناعية في مصر، وما يرتبط بها من ارتباطات قطاعية بينية، ودور الأطراف المعنية، والإشكاليات القائمة، مع تحديد البدائل المتاحة للتعامل مع واقع الحال الصناعي المصري. وتعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، وأدواته الأولية لجمع البيانات، متمثلة في المقابلات الشخصية المقننة، والملاحظة، إلى جانب الاستفادة من المصادر والأدوات الثانوية لجمع البيانات. ونفذ الباحث الورقة البحثية على غرار تكوين أوراق السياسات العامة، التي تتكون، بخلاف العنوان والمقدمة، من: تحليل الموقف، والبدائل المتاحة، والتوصيات. واستخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون لاستيفاء التحليل بشأن واقع حال الصناعة المصرية. وتنطلق الدراسة من فرضية بحثية، تتمثل في أنّه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة وقوية بين مدى الالتزام بالآليات الاحترافية العلمية لصنع السياسة العامة الصناعية وإعداد الخطط الاستراتيجية الخمسية أو العشرية المكملة لها، وبين مستوى تطور وتنافسية واحترافية إدارة الصناعة المصرية".

2- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية الاقصادية والاجتماعية للدولة 2016-2017، ص 33.

3- المرجع السابق، ص ص 38-39.

4- المرجع السابق، ص 127.

( ) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقصادية والاجتماعية للدولة للعام المالي 2023/2022، ص 83.

5- راجع: د. أحمد دسوقى محمد إسماعيل، "السياسة العامة للتعليم الفني في مصر: الواقع، والإشكاليات، والخيارات"، دورية بدائل، العدد 20، السنة الثامنة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2017 و: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، UNDP، نحو توطين التنمية المستدامة- تقرير موجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية، القاهرة، 2023، ص 5.

6- راجع: وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة 2016-2022. و: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رؤية مصر 2030 المحدثة- الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030، 2023، ص ص 7-8.

7- راجع: وكالة انباء الشرق الوسط، "وزير التجارة يطلق استراتيجية تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية لمصر حتى العام 2020"، 2016/11/10 .

8- فحتى نهاية 2024 لم تكن وزارة الاستثمار المصرية، مثلا، قد انتهت من صياغة الخطة الاستراتيجية الاستثمارية للوزارة، والتي قُدِّرَ لها أنْ تتضمن استراتيجية لجذب الاستثمار

الأجنبي المباشر، مع التركيز على تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات، مما يعزز من تنافسية مصر كوجهة رئيسية للاستثمار والتجارة في المنطقة ويعكس التزام الوزارة بتوفير فرص استثمارية مستدامة تدعم النمو الاقتصادي. إسلام سعيد، محمد أسعد، "وزير الاستثمار: الحكومة وضعت سياسات محفزة للاستثمار.. الخطيب: إقبال متزايد من الشركات الأجنبية لدخول السوق المصرى.. الدولة حريصة على توطين الصناعة ونسعى لتكون مصر ضمن المراكز الـ20 الأولى بمؤشر التجارة العالمية"، اليوم السابع، 2111/ 2024.

9- وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة 2016-2022، ص 33.

10- انظر:

United Nations Industrial Development Organization- UNIDO, Industrial Development Report 2018: Demand for Manufacturing- Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development, Vienna, 2017; UNIDO, Industrial Development Report 20112016-. .

11- انظر:

Peter Evans, Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

12- "رجال الأعمال: رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة فى حكومة نظيف"، http:// www.revlcourt.com/News/203/Default.aspx، تم الدخول على الصفحة يوم الثلاثاء 2018/6/19.

13- أحمد دسوقى محمد إسماعيل، سياسات الإدارة البيئية للتلوث الصناعي في جمهورية مصر العربية، سلسلة قضايا إدارية، عدد 9 (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، يوليو 2003) ص ص 124-156؛ و: د. أحمد دسوقى محمد إسماعيل، تحليل السياسات العامة الدوائية (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة- جامغة القاهرة، 2008) ص ص 183-281.

14- انظر

Ahmed Galal, Nihal El-Megharbel, "Do Governments Pick Winners or Losers: An Assessment of Industrial Policy in Egypt", Working Paper 108, Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, December 2005.

15- انظر

Harvard, The Atlas of complexity Index, 2014.

16- إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، "إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي: دروس الماضي وتحديات الحاضر، وآفاق المستقبل"، عمران، العدد 319، صيف 2014، ص 82.

17- روبين ميرديث، الفيل والتنين: صغود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا، ترجمة: شوقي

جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 359 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 2009) ص 323.

18- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي 2022، ص 398.

19- المرجع السابق، ص 334.

20- المرجع السابق، ص 343.

21- انظر

ITC, Trade statistics for international business development- List of products exported by USA, 2018.

22- روبين ميرديث، مرجع سبق ذكره، ص331.

23- انظر

ITC, Trade statistics for international business development- List of products commercialized by China, 2018.

24- انظر

ITC, Trade statistics for international business development- List of products exported by China, 2018.

25- انظر

ITC, Trade statistics for international business development- List of products exported by India, 2018.

26- روبين ميرديث، مرجع سبق ذكره، ص 324.

27- انظر

World Trade Organization, Global Trade Outlook and Statistics, April 2024, p. 39 .

28- د. صباح محمد فتحي، "واقع الصناعات الكيماوية في الهند- دراسة مقارنة"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 504، السنة 103، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر 2011، ص 165، ص 187.

29- انظر

ITC, Trade statistics for international business development- List of products exported by USA, 2018.

30- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي 2017، سبتمبر 2017،، ص ص 348-403.

31- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي 2022، ص 404.

32- د. أحمد دسوقى محمد إسماعيل، "السياسة العامة للتعليم الفني في مصر: الواقع،

والإشـكاليات، والخيـارات"، مرجـع سـبق ذكـره.

33- وكالـة أنبـاء الـشرق الأوسـط، "20 مليـار دولار صـادرات مـصر غـير البترولية في 2016"، أخبـار الـشروق، الجمعـة 30 ديسـمبر 2016؛ و: "وزيـر التجـارة: 20 مليـار دولار صـادرات مـصر خـلال 2017"، أخبـارك، 2018/1/1. يُلاحـظ هنـا ارتبـاك الأرقـام المعلنـة بـين تصريـح وآخـر. فقـد قـدرت الـواردات عـام 2016 ب 66 مليـار دولار و70 مليـار دولار في تصريـح آخـر. وتختلـف الأرقـام المعلنـة مليـا عـن المسـجلة دوليـا؛ حيـث تبلـغ الصـادرات السـلعية 20.88 مليـار دولار فقـط بعـد حسـم 5.063 مليـار دولار الخاصـة بالصـادرات البترولية.ITC, Trade statistics for international business development- List of products exported by Egypt, 2018.

34- انظر

ITC, Trade statistics for international business development- List of products commercialized by Egypt, 2018.

35- إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-70.

36- عـن محوريـة الابتـكار في كل قطاعـات الاسـتثمارات الصناعيـة، راجـع. Franco Malerba, Sectoral Systems: How and Why Innovation Differs across Sectors (Oxford: The Oxford Handbook of Innovation, 2006).

37- انظر

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016–2017, p. 7, p. 168; p. 12. UNCTAD, op. cit., p. 7.

38- د. محمـد عبـاس محمـد عـلي إبراهيـم، "محـددات الطلـب عـلى الصـادرات السـلعية المصريـة 1995-2015"، مجلـة مـصر المعـاصرة، العـدد 524، السـنة 107، الجعيـة المصريـة للاقتصاد السـياسي والإحصـاء والتشريـع، القاهـرة، القاهـرة، أكتوبـر 2016، ص 81.

39- د. البسـيوني عبـد اللـه جـاد، "تقييـم فعاليـة القانـون رقـم 8 لسـنة 1997م بخصـوص ضمانـات وحوافـز الاسـتثمار"، مجلـة مـصر المعـاصرة، العـدد 449-450، السـنة 89، الجعيـة المصريـة للاقتصاد السـياسي والإحصـاء والتشريـع، القاهـرة، يناير/أبريـل 1998، ص ص 289-292؛ و: د. حنـان محمـود سـيد عجبـو، "دراسـة اقتصاديـة للاسـتثمار الزراعـي في مـصر"، مجلـة مـصر المعـاصرة، العـدد 520، السـنة 106، الجمعيـة المصريـة للاقتصـاد السـياسي والإحصـاء والتشريـع، القاهـرة، أكتوبـر 2015، ص ص 387-412.

40- روبين ميرديث، مرجع سبق ذكره، ص 323.

41- انظر

pp.222- 223. UNCTAD, The World Investment Report 2017, Geneva, 2017,

42- روبين ميرديث، مرجع سبق ذكره، ص 330.

43- د. ماجدة شلبي، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 510، السنة 104، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، أبريل 2013، ص 69.

44- انظر

p. 12. UNCTAD, op. cit.,

45- انظر

p. 9. ibid.,

46- د. ماجدة شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 75 ص 109.

47- انظر

p. 222, p. 233. UNCTAD, op. cit.,

48- انظر

Gen Tidrick, Chen Jiyuan (eds.), China's Industrial Reform (Oxford: Oxford University Press, 1987); Mario Cimoli (et. Als., eds.), Industrial Policy and Development: The Political Economy of Capabilities Accumulation (Oxford: Oxford University Press, 2009).

49- روبين ميرديث، مرجع سبق ذكره، ص 88.

50- إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-70، ص 74، ص ص 79-86.

51- د. حنان رجائي عبد اللطيف، "إمكانات تحقيق الزراعة المستدامة في مصر"، مجلة رؤى مصرية، العدد 38 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات التاريخية والاجتماعية، مارس 2018) ص ص 12-13، ص16.

52- انظر

p. 8. UNCTAD, op. cit.,